مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

أهمية تربية المرأة وأثرها على التنمية

أ. منى المهدي أبو هبيشة
اللجنة الشعبية للإعلام والتوثيق

يقول د. عبد الله عبد الدائم: (التربية توظيف مثمر للأموال وعامل أساسي من عوامل التنمية)، وبدورنا نقدر أن التربية أكبر وأكثر من استثمار للمال.

فخصائص المجتمع البشري أصبحت من الاتساع والشمول والامتداد بحيث تستدعي تربية قادرة على الاستجابة الواعية لمتطلبات هذا العصر الذي تعددت فيه الثورات العلمية والمعرفية والتقنية وتنوعت في الانقلابات في البنى السكانية والاجتماعية والثقافية مع ما صاحبها من اهتزازات واختلاطات في المنظومات الاتجاهاتية والقيمية، كل ذلك يستدعي أنظمة تربوية جديدة في مرجعيتها وفلسفاتها وأهدافها ومضامينها ووسائلها.

إن العوامل الإنسانية والاجتماعية والثقافية الأخرى كالحقوق المدنية والسياسية وحق الاختيار والتنظيم والانتماء والولاء هي أكثر أهمية وأجدى في الإنماء الإنساني. وفي هذا السياق لا ينبغي أن نفرق بين المرأة والرجل في المجتمع العربي، فكلاهما يعاني والفرق بينهما نسبي، وذلك يفترض لتحرير الإنسان العربي وانعتاقه واسترجاع كرامته وحقوقه دونما تفريق أو تخطيط أو برمجة أو توزيع على أساس الجنس أو أي أساس آخر كالدور والوظيفة والعمر إلا بمقدار ما تتطلبه ثوابت الحياة ومنطق العقل.

الحقيقة أن قضية المرأة هي قضية مجتمع بأسره، وهي قضية كبيرة ومعقّدة، وتتجاوز مقدرات وإمكانيات واستعدادات الرجل والمرأة، وأن هذه القضية لا تحل بتجويد التعليم فقط، في الوقت الذي نوافق فيه على أن التعليم يحسن من وضع المرأة ويضعها في موقع أفضل في المجتمع، ولكنه لا يؤتي أكله بالنسبة للمرأة إلا بتغيير جذري في الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتشريعية على أن يتم ضمن مشروع نهضوي متكامل وشامل واضح المرجعية والهدف والوسيلة آخذاً بالحسبان المستقبلية الممكنة في ضوء متغيرات العصر. فما لم يتم التغيير الجذري في الكيانات والبنى والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع سيظل أثر التعليم محدداً وخاصة حينما ندرك أن مسئولية الأبوّة والأمومة وتربية الأطفال هي مسئولية مشتركة بين الرجل والمرأة، ولا تنفرد المرأة بها، ولا ينبغي أن تنفرد في هذه المسئولية أو تتحمل القسط الأكبر منها لأنها أنثى، وفي حديثنا عن إنما المجتمع أو تنميته فلا بد أن نعرف أن قضية التنمية قضية علم وقضية سياسة وقضية تشريع.

إن العلاقة بين قضية التنمية والتعليم هي علاقة سببية وتدعيمية إذ لا يتصور أن تتحقق تنمية بشرية سليمة تواكب المفهوم الحديث للتنمية البشرية بدون تعليم جيد وتربية سليمة للقوى البشرية ولا أن يتحقق تعليم جيد ولا تربية سليمة بدون تنمية لقوى المجتمع البشرية التي تستطيع أن تدير هذا التعليم وتقوم به وتشرف عليه، ولا يمكن أن تتحقق تنمية سليمة بالمفهوم الحديث، ولا تعليم ولا تربية سليمة بدون تخطيط علمي سليم. فإذا كانت التنمية محصلة للجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة بين كل من الجهات الرسمية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع، فإن هناك نماذج وأفكاراً عن التنمية تؤخذ عن الغرب اليوم، دون فحص ملاءمتها موضوعياً وتاريخياً لمجتمعنا النامي.

مثال ذلك الربط بين التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج والتنظيم الاقتصادي، في غياب فهم متعمق للتاريخ الحضاري الاجتماعي (ولهذا يجب أن نختبر مدى صلاحية تطبيق الخبرة الغربية على ظروف البلاد النامية، التي يشكل القطاع الريفي

فيها الجزء الأكبر من المجتمع، كما أنه من الملائم بحث الافتراض الذي يزعم أن التحديث أو التنمية يمكن التوصل إليهما عن طريق (تبني التكنولوجيا الغربية) والتنظيم الاقتصادي المصاحب، مع ما يترتب على ذلك من تغيرات توافقية تمتد على البناء الاجتماعي والقيمي والتربوي.

وقد وجد ليرنر (Lerner): " أن هناك علاقة متبادلة بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الإعلامي، بمعنى أنه كلما زاد الدخل القومي للفرد والتحضر والتصنيع، زاد أيضاً تعلم القراءة والكتابة ومعه توزيع الصحف "، وتوزيع وسائل التربية والتعليم في البلد المتقدم بالتساوي النسبي بين أقل القرى والمدن، بينما يهبط هبوطاً حاداً في البلد المتخلف في وجوده ونسبه بين المدن والقرى، ولما كان لمثل هذه الوسائل الدور الكبير في توسيع الآفاق وتركيز الانتباه، ورفع تطلعات الفرد وأمانيه عالياً، وتوسيع رقعة الحوار الخاص بخطة ما، وفرض الأوضاع الاجتماعية وتربية الذوق العام وتوجيه الاتجاهات القومية توجيهاً طفيفاً نحو الغاية المرجوة عن طريق تقريبها البعيد وتبسيطها القريب، فهي تعتبر الجسر الذي يعبر بين المجتمعين التقليدي والعصري"[1].

لهذا اتجهت الدول في سياستها التربوية وفي خططها وبرامجها إلى ربط التربية بالإنتاج لأن العلاقة بينهما أصبحت واضحة وتحتمها ظروف التطور، فلو أخذنا التنمية الاقتصادية — مثلاً — لوجدنا أن تحقيق هذه التنمية يتطلب رأس مال مادي وموارد مالية كافية، ولكن حاجته أشد إلى رأس مال بشري وموارد بشرية كافية في عددها وجيدة في نوعيتها، لتتولى التخطيط لها والتنفيذ والتقييم لمشروعاتها وبرامجها وتطوير وسائلها وأدواتها والمحافظة على استمراريتها قوية مثمرة، فالإنسان هو رأس المال الحقيقي الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية، والذي يصنع التقدم والتحول الاقتصادي، فهو الذي يفكر ويخطط ويبدع ويخترع ويعطي السلع قيمتها بخلقه وإبداعه وجهده المتراكم ونشاطه البحثي في نقل وتطوير التكنولوجيا

---

[1] انظر: ولبور شرام " أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية "، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

الحديثة، وتطويرها وتوطينها في مجتمعه وتحويل الثورة العلمية التكنولوجية إلى ثورة إنسانية.

وما قيل بالنسبة للتنمية الاقتصادية يمكن أن يقال أيضاً بالنسبة لأنواع وجوانب التنمية الأخرى ولأهمية الإنسان في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، فإن تنميته هو نفسه يجب أن تعطى الأسبقية في جهود التنمية واستثماراتها ومشروعاتها، وتنميته تكون بحسن تعليمه وتدريبه وتربيته وإحداث التغيير المرغوب في سلوكه ومساعدته على تنمية معارفه ومهاراته واتجاهاته المرغوبة التي تجعل منه فرداً منتجاً فعالاً في مجتمعه بصورة مستديمة. كما اتجهت إلى التأكيد على أهمية التعبئة العلمية والتخطيطية الدائمة للموارد الإنسانية كافة (رجالاً ونساءً) باعتبارها من أهداف السياسة الإنمائية الرئيسة للإفادة. كما يقال أيضاً: إن المجتمع مرتبط بآفاق ثقافية حددتها التقاليد، بينما يعتبر المجتمع الحديث ديناميا من الناحية الثقافية، ومتجهاً نحو التغير والتجديد.

ويرى (بارسونز Parsons) أن توزان النسق أو المجتمع يظل قائماً طالما أن العلاقة بين وظائفه المختلفة تظل متوازنة نسبياً. وهكذا يبدو أن التنمية أو التحديث من خلال هذا المفهوم له اتجاه محافظ لأن المهم في هذه الحالة هو الحفاظ على التوازن أو استعادته إذا اختل، بينما يرى من لا يقبلون النظرية البارسونزية أن التنمية لا تتعلق أصلاً بوظائف أجزاء النسق، وإنما تتعلق أساساً بتغييرات يجب إحداثها في بناء النسق نفسه على جميع المستويات.

انطلق فكر التحديث في دراسته للتنمية والتخلف في ضوء فرضية أساسية هي أن الاختلاف بين التطور والتأخر في الأساس إلى الفارق الزمني بينهما ومعنى ذلك أن الدول المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التقدم الصناعي الرأسمالي في المجتمعات الغربية، وذلك نظراً لأنها تقف على نقطة بعيدة عن ميكانزمات التقدم مما خلق فجوة بين نموذج التقدم ونموذج التخلف. وفي ضوء ذلك يقرر أصحاب هذا الفكر أن العوامل الكامنة في البناء الداخلي لهذه الدول (العوامل الثقافية) تشكل أزمة حقيقية أمام مجهودات التنمية، وعلى ذلك فالخروج من هذه الأزمة يعتمد على قدرة هذه المجتمعات في تمثل التجربة الغربية واستيعابها تماماً، وذلك من خلال

الاعتماد على فهم المحاكاة التكنولوجية والثقافية للدول الغربية (الرأسمالية). ونؤكد هنا أنه في هذه الحالة لا ينفع اللجوء إلى الدراسات الأوروبية أو الأمريكية التي أجريت على مثل هذه المواضيع نظراً لاختلاف الظروف والتاريخ والواقع المعاصر، واحتمال اختلاف المستقبل أيضاً.

لذا وجب التفكير في وضع منهج جديد يخضع لمنطق الدول النامية وتجربتها وتاريخها، مع التأكيد على عدم وجود مجتمع معاصر مقفل أو مستقل بذاته، وتجدر الإشارة إلى أن الإنسان في الدول النامية أصبح يميل الآن إلى امتلاك المعرفة الضرورية والمهارات التكنولوجية التي تضمن له بناء مجتمع إنساني رشيد، مجتمع متحرر من الحاجة والاستغلال والاغتراب، وسيبقى هذا الإنسان منطلق الإنماء في هذه الدول وهدفه، فهو يصنع قدره إذا تضافرت إرادته، وبصيرته وتربيته ومعرفته على هدايته للخطة المستقبلية الفضلى، وإذا توافرت له الظروف التي تمكنه من تطبيق هذه الخطة تطبيقاً سليماً.

ومثل المرأة كمورد إنساني في الدول العربية نصف الطاقة البشرية القادرة على العمل والتي هي أحد الأركان الأساسية في التنمية الشاملة والمستدامة باعتبارها العنصر البشري الهام، والدعامة الأساسية في العملية الإنتاجية، وتبدو العلاقة واضحة بين التنمية والتربية والمرأة في تطوير مهاراتها الفنية وترشيد نشاطها خدمةً للنشاط الجماعي في الإنتاج. فالدعوة إلى تعليم المرأة وتربيتها وتحريرها وإتاحة فرص العمل لها في الدول العربية تهدف إلى تقدم البناء الاقتصادي والاجتماعي العام، كما أن مضمون تحرير المرأة في هذه الحالة يتم من خلال تحريرها من التخلف العام في التعليم والثقافة وفي الكفاءة العلمية وفي التنظيم الاجتماعي لتساهم في هذه المجالات مساهمة فاعلة، ولتدعم المشاركة الإنتاجية، وتبرهن عن قدرة فائقة في التعليم والإبداع، وفي النهاية تنزع عنها حالة الخنوع والاستكانة الكاملة للخمول الذهني والاجتماعي فتنتقل إلى حالة نشاط البناء في العمل الإنتاجي الخلاق. وسوف نتناول في هذا البحث ما يأتي:

1 – المفاهيم التنموية والتربوية: وقد بينا رأي العلماء والمفكرين في هذا الصدد.

2 – التربية والتنمية: وقد أكدنا على أهمية التربية وأثرها في العملية التنموية الشاملة، كاشفين دور التربية في تطوير المرأة العربية وفي زيادة قدرتها على الإنتاج لمواجهة التحديات الحضارية.

3 – التنمية والمرأة: وقد سلطنا الضوء على أهمية التنمية التربوية للمرأة العربية ودورها الفاعل في نمو المجتمع والمشاركة في الكفاية الإنتاجية.

4 – الخاتمة: وقد ذكرنا فيها التوصيات والاقتراحات الضرورية للوصول إلى استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية التربوية للمرأة في الدول العربية لما لها من آثار إيجابية على تعزيز دورها ومركزها في المجتمع.

المفاهيم التربوية والتنموية

تعتبر المفهومات عنصراً أساسياً في كافة النظريات والدراسات والبحوث العلمية، كما أن التعريف العلمي لها يعد خطوة ضرورية لفتح الطريق أمام فهم الظاهرة المطروحة، ويجب أن يكون المفهوم مرناً ونسبياً ويتسم بالوضوح والدقة والإيجاز.

مفهوم التربية

اختلفت تعريفات التربية باختلاف آراء المفكرين والاختصاصيين فقد وردت تعريفات عديدة منها أنها عملية توجيه أو تشكيل للحياة، أو أنها عملية تكييف وتكيف للمحيط، أو أنها إعداد التلاميذ للحياة العملية المقبلة، أو أنها وسيلة أو عملية تحدد بها طرق المعيشة أو أنها عملية نقل المعارف والخبرات والمهارات والعادات من فرد إلى فرد ومن جيل إلى جيل ومن مجتمع لمجتمع، وقد ينظر إلى التربية على أنها عملية روحية تسهم في تعميق علاقة الإنسان بخالقه وتوثيق صلته به، وقد يقصد بها تسامي الإنسان عن رغباته الدنيوية وحاجاته المادية والبيولوجية، ويؤكد توما أكوين Thomas d. Aquin على ذلك حين يرى أن الهدف من التربية تحقيق المساعدة للإنسان من خلال غرس الفضائل الخلقية والدينية فيه.

وتسهم التربية في اكتشاف مواهب الأفراد وقدراتهم للعمل على تنميتها وتوظيفها في خدمة الصالح العام، فالتربية هنا تعنى نمو الفرد الناتج عن الخبرة، ذلك أنها تعمل على تنمية الوظائف الجسمية والعقلية والخلقية للفرد كي تبلغ

كمالها عن طريق التدريب والتثقيف، كما يرتبط مفهوم التربية بمفهوم الثقافة حسب رأي " تايلور" باعتبار الثقافة هي ذلك الكل المركب أو المعقد، والذي يشمل العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والدين، وكل ما يكتسبه الفرد في المجتمع باعتباره عضواً فيه. وهكذا تحمل التربية معاني متعددة:

أ – **الاجتماعي:** تعنى التربية بالتنشئة الاجتماعية المتكاملة للفرد كما يرى هربرت سبنسر H.Spenser ويرتبط مفهوم التربية بالدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي Socialstatus، والبناء الاجتماعي SocialSturcture، وغيرها من المفاهيم التي تعكس بوضوح ما يسمى بالوظيفة الاجتماعية Social Function. ويرى دور كايم Durkheim أن التربية الاجتماعية تشتمل على التربية الأخلاقية والتربية الجسمية والتربية العقلية، وهي: ما تنقله الأجيال الناضجة للأجيال التي لم تنضج بعد لمواجهة الحياة الاجتماعية.

ب – **التعليمي:** تعنى التربية بغرس المعلومات والمهارات المعرفية من خلال مؤسسات معنية أنشئت لهذا الغرض كالمدارس فتزداد معرفة الفرد وتتسع مداركه وتنمو قدراته نتيجة للدراسة والتعليم والتثقيف.

ج – **التهذيبي:** تعنى التربية بتدريب الفرد على الفضيلة من خلال اكتسابه العادات والتقاليد الفضلى فتساهم في تهذيب الخلق وبث الأخلاق الحميدة في الإنسان وتربيته تربية مثالية لا وجود لها في أرض الواقع كما يرى (أفلاطون).

د – **الغيري:** تعنى التربية بالعمل على تشجيع نزعة الفرد الاجتماعية على نزعته الفردية الأنانية كما يرى هيغل Hegel مما يؤدي إلى شدة اندماج الفرد بالجماعة وازدياد شعوره بالواجب الاجتماعي.

وهكذا يتبين لنا أن للتربية منطلقات إنسانية وقومية وتنموية وعلمية واجتماعية، فقد ينظر إليها على أساس أنها الفن الذي بواسطته يتوفر لكل جيل من الأجيال معرفة الماضي بصورة منتظمة، كما ينظر إليها على أنها خدمة المثل العليا للمجتمع، ومن ناحية أخرى خدمة المثل العليا للفرد، وينظر إليها على أنها عملية تنمية اجتماعية، كما ينظر إليها على أنها عملية تنمية اقتصادية لأنها تعنى استثمار الأموال في الموارد البشرية التي هي عنصر هام من عناصر الإنتاج الرئيسة، وقد

ينظر إليها على أساس أنها أحد فروع المعرفة الأكاديمية. وهكذا نرى أن التربية ترمي إلى تحقيق أهداف متعددة منها ما هو من أجل المحافظة على المجتمع وتماسكه، ومنها ما هو للتجديد أو تغيير فرص الحياة Life Chances أو الحراك الطبقي Class Mobility أو الحراك المهني Mobility proffesional أو تغيير الوظائف والأدوار والمراكز الاجتماعية والاقتصادية عموماً.

مفهوم التنمية

ارتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في ظهور نظريات اجتماعية فسرت كيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، ولقد تباينت التفسيرات التي قدمها العلماء والمفكرون بسبب اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية، فالتنمية كمصطلح تستخدم دولياً على نطاق واسع الآن، وتشير إلى أنها عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة، وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، أو إعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم " التنمية ".

وتعتبر التنمية هدفاً هاماً شاملاً لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها أقصى استغلال ممكن، وفي أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. فالتنمية إذاً هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة، والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

التربية والتنمية

بدأت الدول النامية تنظر في مراحل بناء مجتمعاتها وتطوير اقتصادها ونظمها الاجتماعية إلى التربية كقوة من القوى الفعالة في عمليات التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، ذلك أن الاستثمار في التربية إنما هو استثمار اقتصادي يدفع عمليات الإنتاج ويطورها ، هذا فضلاً عن الأهداف غير الاقتصادية التي تحققها التربية في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات. فالهدف من التربية غرس الأخلاق الإيجابية الطيبة عن طريق التوجيه والتشجيع على البحث عن الحقائق وعن طريق بث الفضائل والتدريب على الدقة في العمل أو التعود على الصراحة والصدق والأمانة[1]، لذلك فإن اعتبار التربية عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية مجال هام من مجال الدراسة ومن مجالات الاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أولى " جون ستيورات مل " أهمية كبيرة لدور التربية والتعليم وتقدم المعرفة في الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية، وبين " الفرد مارشال " أهمية التربية باعتبارها استثماراً قومياً، بل لقد ذهب إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر. ومن هنا جاءت الضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التربية وما تزود به الموارد البشرية من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك المنشود.

لقد برزت أهمية التربية في حياة الشعوب، كما برزت قيمتها في تطوير هذه الشعوب وتنميتها اجتماعياً واقتصادياً، وزيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات الحضارية التي تواجهها. وتجدر الإشارة إلى أن التربية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فهي تختلف من عصر لعصر، ومن مجتمع لمجتمع، وتتعدد أنماطها ووسائلها. ولا شك في أن الأولوية ينبغي أن تعطى اليوم لتلك الأنواع من التربية ذات الأهمية الحاسمة في التنمية والتي لا تشكل هدراً، أو هدراً كبيراً على الأقل، فالأمية مثلاً أشكال ومراتب، وإزالتها في جميع هذه الأشكال والمراتب ينبغي أن تكون عملاً متكاملاً إذ أردنا حقاً أن نربط بين محو الأمية ومتطلبات التنمية، هذا إذا

---

(1) مهى سهيل المقدم، "محاكمة دوركايم في الفكر الاجتماعي العربي" دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 58.

أردناها أن تكون وظيفية. ويرى " رثر لويس" أن فشل السياسات التنموية يرجع إلى تراجع العمليات التربوية وتخلفها، وانتشار الأمية، ذلك أن التنمية التربوية تساهم في خلق الكوادر القادرة على مواجهة متطلبات العمل في جميع القطاعات الإنتاجية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التربية والتعليم في البلدان الآخذة بالنمو، يجب ألا تقتصر على توفير التعليم النظامي العام ومحو الأمية بل لابد من أن توفر خدمات الإرشاد الزراعي، والتدريب والمهارات الصناعية، والتدريب على المهارات القيادية والإدارية، لتجنب المآزق المباشرة في مشكلة ندرة الكفاءات المطلوبة في مواقع حساسة تسبب عادة اضطرابات اقتصادية، ويستلزم الأمر في هذا المجال تحقيق ثورة تربوية يتبناها رواد التربية، وهي ثورة تعيد النظر إعادة كاملة وجذرية في بنية التربية وطرائقها ووسائلها وأطرها، مما يساعد على زيادة إنتاجية النظام التربوي وتخفيض نفقاته العاجلة والآجلة فتضمن للمجتمع وفراً هاماً في هذا المجال، يمكن أن يستغل لإيجاد فرص عمل جديدة وواسعة. لذا كان على التخطيط الشامل للتربية أن يستجيب لمطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أي عليه أن يكون تخطيطاً يتحقق فيه التوازن اللازم بين نماذج التربية والتعليم المختلفة، ولا سيما النماذج النظرية والأكاديمية والنماذج العملية الفنية والمهنية.

ومن مهام وسائل التربية أن تعجل وتيسر التغير الاجتماعي البطيء والطويل الأمد اللازم للتنمية الاقتصادية، وأن تعجل وتيسر على الأخص مهمة تعبئة الموارد البشرية خدمة للمجهود القومي، ويبدو ذلك واضحاً عندما نراقب آثار التربية في حياة الشعوب والمجتمعات، فليست مشكلة الأمية في الدول العربية مثلاً مشكلة متصلة بالقراءة والكتابة، وإنما هي مشكلة خاصة بالمناخ الثقافي الذي توفره المعرفة وترفع فيه مستوى رغبات الناس وسعيهم نحو تحقيقها، فكل تقدم في المعرفة التقنية يؤدي إلى فوائد اقتصادية لا تقل في أهميتها عما يعود على البلاد من تنفيذ أية خطة اقتصادية بالمعنى الاقتصادي المتعارف عليه. وفي هذا المجال يجب أن يحتل تعليم المرأة وتربيتها مكانة أساسية في المجتمع، ومن الضروري أن يعطي تعليمها وتدريبها مكاناً بارزاً في البرامج التعليمية والتدريبية المخصصة لتحديث وتغيير جميع القطاعات التربوية التقليدية، وهكذا نرى أن للتربية دوراً بارزاً في تنمية

المورد البشري النسائي في جميع المجالات، حيث تساعدهن على التخلص من أنماط سلوكية متخلفة لتحل محلها أنماط جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة تتماشى مع الواقع الاجتماعي الحديث.

التنمية والمرأة

تعتبر التنمية الاجتماعية عملية تدفق إنتاجي للموارد البشرية في مجال الإنتاج، لأنها تجعل هذه الموارد أكثر قدرة وصلاحية، وبالتالي أكثر نفعاً للقيام بعملية التنمية، ذلك أنها تحول الإنسان الخام (رجالاً ونساءً) إلى إنسان عامل قادر ونافع، ويعتمد خلق هذا الإنسان على مستوى التدريب والتأهيل الممكن تحقيقه في المجتمع. هذا ولا يمكن تدريب الإنسان وتنميته إلا إذا كان على قدر من التربية والتعليم والوعي الكافي لإدراك أهميته الذاتية في بناء المجتمع، لذا أصبحت تنمية رأس المال البشري دعامة رئيسية من دعامات التنمية الشاملة، ذلك أن اكتشاف طاقات الإنسان وقدراته ساهم في زوال كابوس اليأس الذي جثم على صدر البشرية في فترات تاريخية سابقة، فالإنسان هو الرأسمال بما يحوز من طاقة مصقولة محققة قادرة على إعطاء الثمرة بل قادرة على الإنتاج.

وقد أدرك المشتغلون بشؤون التنمية الاجتماعية خطورة الجانب الإنساني وجوهريته في هذا المجال فاتخذوه نقطة البداية وحجر الزاوية، فاهتموا بدراسة المجتمعات وتحليل حضاراتها، وبرصد حاجاتها الحقيقية وبنشر الوعي فيها وباكتشاف الوسائل الملائمة اجتماعياً لإتباعها ضماناً لنجاحها، وبإشراك أفراد المجتمع رجالاً ونساءً في إعدادها وتنفيذها توسلاً لاقتناعهم بها وقبولهم لها وحرصاً على استمرارها، فإذا أريد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تكون ناجحة وأن تقع موقعاً صحيحاً وسليماً، يجب أن تبدأ من الداخل، من الإنسان، من قيمه وتصوراته ومهاراته، بكل تفاصيلها وجزئياتها.

وينظر " هاربسون، Haripson " إلى تكوين رأس المال البشري على أنه عملية قوامها: "زيادة عدد الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات والمعارف والخبرات التي تعظم الحاجة إليها، أي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد". هكذا يرتبط تكوين رأس المال البشري بالاستثمر في الإنسان كمورد منتج خلاق، ومن هنا

يتضمن تكوين رأس المال البشري: الاستثمار الاجتماعي في التعليم، واستثمار المشروعات في التدريب.

ويؤمن الاقتصاديون بأن وضع استراتيجية رشيدة لتنمية الموارد البشرية شرط لا غنى عنه لتحقيق ما تصبو إليه البلاد المتخلفة من النمو الاقتصادي السريع[1]، بل لقد أصبح العنصر البشري أمراً ضرورياً ولازماً للتقدم الحضاري بل هو السبيل الأمثل والأفضل، والركيزة الأساسية لنجاح هذا التقدم. ولما كانت التنمية تعتمد على مقومات ثلاثة أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية، فإن غالبية الدول النامية تفتقر إلى الإمكانيات المادية، لذا كان عليها أن تعتمد بالدرجة الأولى على جميع مواردها البشرية التي تعتبر جوهر عمليات التطور والنمو.

إن أهم ما يجب أن نعني به في عملية الإنماء والتخطيط الآن في المجتمع العربي هو المرأة، وأن تنميتها هي زيادة معرفتها ومهاراتها، وقدراتها وتحديد مكانتها ودورها الفاعل في المجتمع، ومشاركتها في التنمية يجب أن تحظى باهتمام بالغ في دراسات التنمية في الدول العربية، لذا فإن أية محاولة لتحديد العملية التنموية بعيداً عن مساهمة المرأة فيها من ناحية التأثير أو التأثر تعتبر محاولة ناقصة. إن المورد الإنساني الأفضل هو الإنسان العلمي التجريبي، وإن تكوين مثل هذا الإنسان هو الغاية الأخيرة لسياسة إنماء الموارد البشرية، ويجب أن لانسى أن الإنسان العلمي التجريبي ليس ابن تقدمه الاقتصادي، ولا وسائل إنتاجه فحسب، ولكنه وليد التقدم الحضاري الإنساني، ووليد ثقافته وقيمه وتربيته أيضاً، وبمعنى آخر إن جميع الاستثمارات الاقتصادية والتربوية ساهمت في تحسين إنتاجه وزيادته.

وإذا كان الإنسان هو منطلق الإنماء وهدفه فإن الاعتماد على مساهمة المرأة باعتبارها مورداً إنسانياً هاماً في عمليات النهوض بالمجتمع يدعم برامج النهوض ويعمل على إرسائها على قاعدة أوسع وأشمل.

---

[1] محمد زكي شافعي: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دار الأحد، بيروت، 1971، ص 7.

إن التنمية الاقتصادية المتزنة هي حركة متصلة بين عوامل الإنتاج المادية وعوامله البشرية بحيث توفر هذه الحركة أحسن المقومات لزيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة، فالزيادة التي تنجم عن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مواطن كفء لاستغلالها استغلالاً حكيماً يفيده ويفيد مجتمعه ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التربية والتعليم للوصول إلى الكفاية الإنتاجية والاستهلاك الرشيد. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية في حاجة إلى جميع الطاقات الإبداعية، وأن عدم استثمار العنصر النسائي أصبح اليوم مشكلة اجتماعية، لأن المرأة هي الأداة والهدف من التنمية الشاملة، ومن هنا لو بقيت المرأة تعاني تخلفاً في الفكر والوعي، فإن الخطط التنموية لايمكن أن تصل إلى غاياتها المنشودة.

إن عملية الإنماء هي عملية تغيير جذري في نفسية المرأة وطباعها وأفكارها وعاداتها وتقاليدها ونظرتها إلى الحياة، وأي تغيير شامل من هذا النوع يطرأ على المرأة يحتم عليها تغييراً في شخصيتها فهو يساهم في تعزيز مركزها الاجتماعي والقيادي، وتحسين مكانتها فيخرجها من مرحلة الانعزال عن المشاركة في الحياة العامة إلى الاشتراك الفعلي البناء في تنمية مجتمعها في جميع أوجه نشاطاته. لهذا نرى أن سياسة تنمية المرأة باعتبارها مورداً بشرياً هاماً لا يمكن أن تكون سياسة نظرية تنطلق من بعض المعطيات والحقائق العامة المستقاة من تجارب دول أخرى معظمها متقدمة، بل لا بد من أن تكون استراتيجية التنمية هنا استراتيجية عملية تنطلق من المشكلات الفعلية الراهنة للمجتمع الذي تعيش فيه بعد أن أصبحت المرأة اليوم في معادلة هذه التنمية وسيلة وغاية في الوقت نفسه، كما أصبحت عنصراً من عناصر الإنتاج والتنظيم، عليها يتوقف نجاح عمليات التنمية وفشلها وإليها تعود ثمراتها ونتائجها.

وأخيراً يجب أن يعتمد في تنمية القوى النسائية على مخطط التنمية القومية بحيث ترتبط ارتباطاً عضوياً ومخططاً بالتنمية القومية الشاملة التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية في إطار بناء قومي منسجم ومتلاحم. ومعنى هذا أن نظام إنتاج المهارات النسائية يجب أن يصمم بحيث يتحمل أعباء متعددة، وأن يبنى بناءً مرناً يمكنه من تحمل هذه الأعباء والمسؤوليات. ولعله من المفيد التأكيد على أنه إذا كانت العدالة من أهم مبادئ التنمية، فإن تحقيق التنمية

على أساس العدالة يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة تهيئ للنساء فرصاً أوسع وأفضل للعمل وتخفف وطأة المعاناة الملقاة على عاتق الملايين منهن للمشاركة في البرامج التنموية.

الخاتمة

إن إعادة النظر في بنية التربية وأطرها ووسائلها، من أهم وسائل تحقيق الإصلاح والتطوير، وقد اعترف المدخل الشامل للتنمية بأهمية التربية كحاجة إنسانية أساسية، وكوسيلة تعاون بين الناس على مواجهة الحاجات الإنسانية الأخرى، وكمنشط يدعم التنمية ويدفع عملياتها في الطريق الصحيح. ولتحقيق أهداف التنمية وأغراضها يتطلب ذلك إخضاع العملية التربوية للتخطيط العلمي الواعي على أن تدار هذه العملية إدارة علمية وعقلانية متحررة من الأطر الجامدة الممثلة بالبيروقراطية الخانقة، مما يدعو إلى اعتماد طرائق عديدة ومتنوعة ومرنة تتلاءم مع طبيعة المهمات التي وجدت من أجلها مع مراعاة ربط الأهداف التربوية بالعوامل التكنولوجية والبشرية المتاحة والالتزام بتعليم المجتمع ككل كهدف تربوي رئيسي يتم تحقيقه عن طريق الاستعانة بأشكال متعددة من الإعداد والتدريب التربوي تساعد الإنسان في التغلب على مشكلاته والعمل على تذليلها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد فرضت التقاليد على المرأة في بعض الدول العربية أن تكرس حياتها لتربية الأولاد وشئون المنزل، وإن وجدت فرص للعمل فهي محدودة وفي مجالات تقليدية لا تسمح لها إلا بقدر محدود من الابتكار والمهارات، ويرجع ذلك أساساً إلى تناقص فرص التعليم والتدريب التي خصصت لها والتي تمكنها من أداء عملها بجدارة للمساهمة في مشاريع التنمية القومية الشاملة، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يحرم المرأة من تحقيق ذاتها وتأكيد شخصيتها المستقلة.

ومما لاشك فيه أن المرأة تلعب دوراً هاماً في العملية التنموية بعد تحررها من سيطرة هذه التقاليد الجامدة، وبعد نيلها قسطاً وافراً من التعليم والتربية، مما يتيح لها الفرص السانحة لإيجاد عمل يساعدها على المشاركة في إنجاز المشروعات والبرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية بجدارة.

وهنا تلعب وسائل الإعلام الدور الكبير والفعال في توعية الجماهير وفي تسليط الضوء على دور المرأة عموماً في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي، كما تساهم هذه الوسائل في إحداث تغير في نظرة المرأة إلى ذاتها فتساعدها على الثقة بنفسها بحيث تقدر دورها في الأسرة والمجتمع فتقبل على المساهمة بفعالية في زيادة الإنتاجية في العمل، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بجميع جوانبها.

لقد اهتم علماء الاجتماع والتربية بدراسة دور العملية التربوية في تنمية المرأة انطلاقاً من مبدأ الاهتمام بالعنصر البشري كهدف للتنمية ووسيلة لها في آن واحد، وقد شغلت المرأة بال الدارسين والمهتمين بشؤونها في البلاد العربية، أملاً في النهوض بهذا المجتمع، وسعياً إلى مشاركة فعالة في تطويره، وقد تبين لهم أن ذلك لايكون إلا إذا توافرت الظروف التربوية المناسبة لها لكي تنتج وتعطي وتبدع، ونحن لا نستطيع تصور مجتمع ينمو مخلفاً وراءه نصف أفراده من النساء في حالة تخلف، لأن تخلف المرأة لابد أن يترك آثاراً سلبية على أسرتها وجماعتها ومجتمعها. لذا لابد من توجيه المجتمعات نحو الأخذ بسياسة تنموية تؤدي إلى تخليصه من العادات والتقاليد المضادة لتربية المرأة وتنميتها حتى تشارك في الحياة الاجتماعية مشاركة فعالة.

وينبغي مواجهة كافة المعوقات والتحديات التي تقف حجر عثرة أمام الاستخدام الفعلي لطاقات المرأة في المجتمع، مما يتطلب مواجهة جميع الاتجاهات السلبية التي تحد من عملها، ولعل التنشئة الاجتماعية الأسرية مسؤولة عن تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو دور المرأة الفعال في المجتمع.

كما لابد من تطوير قدرات المرأة القيادية، وخلق الوعي لدى النساء بحقوقهن المشروعة وتشجيع اقتسام موارد الأسرة ومسئوليتها بالعدل بين الرجل والمرأة حتى تلعب دوراً رئيساً في خدمة أسرتها ومجتمعها، ولا يكون ذلك ممكناً إلا إذا زودت بالمعلومات المناسبة والثقافة الاجتماعية الملائمة، مما يسهم في تخفيف الأعباء التي تؤديها فتزداد فاعليتها ويثمر إنتاجها، مع العلم أن تربيتها وتنميتها تتطلب المزيد من الجهود المستديمة والمبادرات الجريئة، وهي مطالب تفرضها روح العدالة والإنصاف ومنطق التقدم ومقتضيات الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الشاملة.

ومما لاشك فيه أن الربط بين حاجات التربية وحاجات سوق العمل، وبين الحاجات الفعلية للطاقات العاملة أصبح ضرورة ملحة، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير المجتمع السريع والذي تتغير فيه المعرفة ووسائل الإنتاج والوسائل التكنولوجية، وبالتالي مطالب سوق العمل.

هذا ومن الضروري إعادة النظر في النظام التربوي وموضوعاته وطرائقه وإداراته من أجل مردود العملية التربوية، مما يساعد على مواجهة مشكلات التربية سواء كانت كمية أو نوعية، لمعالجة أزمات المرأة العربية على أن يبقى التواصل والإطلاع على أزمات المرأة على المستوى العالمي مستمراً، مع التأكيد على ضرورة بناء امرأة عربية متفاعلة مع عصرها قادرة على تحليل واقعها ونقده، عاملة في بناء مجتمعها في جميع جوانبه. وستبقى التشريعات وحدها القادرة على حماية المرأة العاملة ومساعدتها في المساهمة بفعالية في العملية التنموية، على أن يواكبها تهيئة المؤسسات المختلفة والخدمات التي يمكن أن تساهم في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها، وستظل المرأة هي أجدر وأفضل محام مدافع عن حقوقها وكرامتها، تقوم بذلك انطلاقاً من سلوكها وأخلاقها، وارتكازاً على كفاح متواصل ضد مفاهيم سيئة وأحكام مسبقة ونوايا جائرة وظالمة وقعت عليها.

والمرأة حين تنجح مطلوب منها الإصلاح والإبداع والتغيير في ذاتها، وفي ذات المرأة الأخرى، فالتي نجحت وتسلحت بالوعي والثقافة والتجربة لديها الكثير لتقوله وتعنى به ذات المرأة العادية التي لم تتمتع بالظروف والفرص ذاتها، لذا لن تتحقق التنمية الشاملة في المجتمعات إلا إذا أزيلت جميع العوائق التي تقف في وجه تربية المرأة وتنميتها حتى تصبح قادرة على المشاركة الفعلية في صنع القرار، وستبقى عمالة المرأة وما تقتضيه من تهيئة تربوية وتدريبية مرتبطة أشد الارتباط بحاجة التنمية للارتقاء بمستوى الإنتاج القومي، كما ستبقى مقياساً لتقدم الدول أو تخلفها.

المراجع

1 – حامد عمار: " التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي " أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة، القاهرة، 1963.
2 – محمد زكي شافعي: " دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " دار الأحد، بيروت، 1971.
3 – محمد عاطف غيث: " التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، مطبعة كريدية، بيروت " 1974.
4 – مهى سهيل المقدم: " محاكمة دور كايم في الفكر الاجتماعي " دار النهضة العربية " بيروت،1992.
" مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها في المجتمع اللبناني " معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
" المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث " مؤسسة مجد، بيروت، 1995.
" أو غست كونت في ميزان الفكر العربي " دار الطليعة، بيروت، 1994.
5 – ولبور شرام: " أجهزة الأعلام والتنمية الوطنية "، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.